تحليل أثر المؤشرات الاقتصادية على التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي: باستخدام نموذج الجاذبية

Analysis of Economic indicators Effect on Euro- Arabic Trade Exchange : using Gravity Model

[1] حرفوش أنيسة / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، *anissaharfouche@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 09 / 07 / 2019 تاريخ القبول: 12 / 10 / 2019 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تأثير مختلف المؤشرات الاقتصادية على حجم التبادل التجاري للدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال استخدام نموذج الجاذبية، ولذلك لمعرفة مختلف المؤشرات التي سيكون لها تأثير على حجم الصادرات والواردات، وقد تم استخدام مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل الوطني وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مؤشر المسافة بين الدول والذي يعتبر مؤشرا أساسيا في نموذج الجاذبية.

الكلمات المفتاحية : التبادل التجاري ؛ الناتج المحلي الإجمالي ؛ الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ نصيب الفرد من الدخل الوطني؛ نموذج الجاذبية.

Abstract:

This study aims to show the effect of various economic indicators on the volume of trade exchange of the Euro- Arab partnership through the use of gravity model, and therefore to know the various indicators that will have an impact on the volume of exports and imports. The indicators of GDP and national income per capita as well as foreign direct investment, and the index of distance between countries, which is a key indicator in the gravity model.

Keywords: *Trade exchang ; GDP ; FDI ; GNI per Capita ; Gravity Model.*

I- تمهيد :

تعد التجارة الخارجية أهم القطاعات الاستراتيجية للدول، بحيث أن هذا القطاع يمكن الدول من تصريف منتجاتها نحو الخارج وتحصيل العوائد خاصة العملة الصعبة التي تمكن الدول من الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا يمكنها انتاجها محليا أو لا تمتلك فيها ميزة نسبية لانتاجها، بما يساعدها في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

ولعل ما يميز الفترة الماضية هو الظهور والانتشار الكبير للتكتلات الاقتصادية وما تحمله من مزايا للأطراف المتكتلة، ولقد حاولت الدول العربية انشاء تكتل فيما بينها للاستفادة من الامكانيات والمزايا التي تمتلكها، ولمواجهة التكتلات الاقتصادية التي ظهرت على الساحة الدولية ولكنها لم تنجح يعد في ذلك، إذ أصبح من الضروري أن تنتمي الدولة إلى تكتلات اقتصادية حتى تتمكن من البقاء والصمود على المستوى الاقتصادي الدولي في ظل التنافس الكبير خاصة بين التكتلات الكبرى كتكتل النافتا NAFTA أو الأسيان ASEAN أو الاتحاد الأوروبيUE أو الأبيك APEC .

وعليه، فالدول العربية تحاول الانتساب إلى تكتلات اقتصادية دولية حتى لا تبقى بمعزل عن بقية الدول، وحتى تتمكن من الاستفادة من المزايا الممنوحة ضمن هذه التكتلات بما يناسبها، وترتبط أغلبية الدول العربية باتفاقيات تجارية دولية مع عدة تكتلات ودول، ولعل أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي - التي تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة- بحكم قدم العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ولعل أهم أهداف خلق منطقة التجارة الحرة هو تشجيع وتوسيع عملية التبادل التجاري بين الطرفين، بحيث يستفيد كل منهما من المميزات التي يمتلكها الطرف الآخر، وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن أن تؤثر على حجم التبادل التجاري بين الطرفين، حيث أنه من بين المؤشرات التي يمكن أن تؤثر على حجم الصادرات والواردات هو الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن جزءا محددا من الناتج المحلي الاجمالي يتم توجيهه لعملية التصدير من جهة، ومن جهة أخرى العديد من العمليات الانتاجية المحلية تعتمد على ما تستورده الدول العربية أو الأوروبية من سلع وسيطية تساعدها في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي، كما أن مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني والذي يمثل القدرة الشرائية يمكن أن يؤثر هو الآخر على حجم الصادرات والواردات خاصة وأن الدول العربية تعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاتها من السوق الأوروبية، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوراد للدول هو الآخر يؤثر على حجم الصادرات والواردات، فالعديد من الدول تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف رفع وتحسين مستوى صادراتها، كما أن الشركات المستثمرة عادة ما تستورد ما تحتاجه من موارد من الخارج.

I.1- إشكالية البحث :

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية عبر التساؤل التالي:

ما مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الدخل الوطني، الاستثمار الأجنبي المباشر)على التبادل التجاري للدول العربية محل الدراسة مع الاتحاد الأوروبي؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الدخل الوطني، الاستثمار الأجنبي المباشر)على صادرات الدول العربية محل الدراسة نحو الاتحاد الأوروبي؟

- ما مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الدخل الوطني، الاستثمار الأجنبي المباشر)على واردات الدول العربية محل الدراسة من الاتحاد الأوروبي؟

II. التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي:

تعتمد العديد من الدول على سياسة الانفتاح التجاري بهدف رفع حجم مبادلاتها مع الخارج، والاستفادة من المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال هذا التبادل، فالانفتاح على الخارج يمكن الدول من الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات بأفضل وأدنى الأسعار على المستوى الدولي، ويمكن الدول من استغلال امكانياتها في انتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد.

II.1- أهمية التصدير والاستيراد:

تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج الوطني الحقيقي والدخل الوطني الحقيقي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما تعد الصادرات مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة. وتمكن عملية التوسع في الصادرات إلى ازدياد المنافسة الشديدة بين المشاريع، مما يشجع على دخول مشاريع جديدة أفضل نسبيا وخروج أخرى أقل كفاءة، فتستفيد المشاريع المحلية المستثمرة من وفورات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وبالتالي زيادة الناتج الاجمالي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق[1].

أما فيما يخص الواردات فإن سياسة الانفتاح التجاري تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على الإنتاج والاستهلاك، حيث تعتمد استراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار والنوعية، ولكن قد يترتب على هذا الإجراء آثار سلبية جانبية، فمن جهة الاستهلاك يؤدي فرض ضرائب على الاستيراد إلى رفع أسعار المنتجات المستوردة، وتقليل تشجيع استيرادها، كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار الموارد المحلية المنافسة، ويعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي، وهكذا فإن ضرائب الاستيراد، تشكل مصدرا لإيرادات الدولة، وكذلك تشكل وسيلة لتشجيع إعادة تعيين الحصص من المصادر الإنتاجية، ولكن ارتفاع الأسعار سينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.

ومن جهة الإنتاج، فعند خضوع المنتجات المستوردة للضريبة ترتفع أسعارها، وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم جزئيا، وهكذا يمكن أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كمبرر للارتفاع الحادث في الأسعار الإسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهذا ما سمي بنسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين[2].

ولقد أدى تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى ظهور صراعات كثيرة على المستوى الدولي، حيث برزت ثلاث تكتلات اقتصادية على الساحة الاقتصادية الدولية متمثلة في الاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ على الأسواق الدولية والتوسع والنفاذ إليها.

مما لا شك فيه أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء، لذلك استوجب وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع[3].

2.II- تطور التجارة الخارجية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي:

تعتبر الدول الآسيوية أحد أهم وجهات الصادرات العربية، حيث تستحوذ على نحو 43,8% من اجمالي الصادرات العربية، وتمثل الصادرات النفطية إلى تلك المجموعة من الدول، المكون الأكبر لإجمالي الصادرات العربية، نحو 39,8% خلال عام 2016 ، كما سجلت خلال الفترة (2010- 2016) الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي حصة قدرها 12,4% من اجمالي الصادرات العربية، تستحوذ الصادرات إلى دول تلك المجموعة على حصة كبيرة من صادرات دول المغرب العربي 60% خاصة تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، وموريتانيا .بلغت حصة الصادرات السلعية العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو 6,1% من اجمالي الصادرات العربية، تركزت معظم مصادر تلك الصادرات من كل من الأردن، السعودية، الكوي، العراق، وقطر[4].

والجدول الموالي يبين حجم صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2000 – 2016:

الجدول (01): صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2000-2016 الوحدة:(مليون دولار أمريكي)

السنة / البلد	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الامارات	841.8	2931	3672.5	5656.3	7304.1	9516.8	10679.8	9900.2	10164.8
قطر	109.4	537.9	10054	18183.6	13062.4	12740.4	9994.7	9065.4	6117.2
السعودية	13391.6	27317	23831.8	43646.9	46989.9	43503.8	41660	5395.4	20963.3
الكويت	2596	3649.3	3567	4822.7	5492.7	6079.9	7230.7	4643.8	3652.6
البحرين	375.7	172.1	361.3	500.4	321.9	387.7	331.4	298.6	730
عمان	136.1	77.6	228.8	516.2	481.9	949.1	460.7	464.6	440.2
الجزائر	13792	25593	28009	37307	39797	41277	40378	19930	17221
المغرب	5543.7	7616.3	10613	12713	12171	13298.2	15132.1	13963.1	15253.3
تونس	5064.5	8472.6	12024.4	13633.8	12140.9	12163.6	12450.8	10495.2	10303
ليبيا	12011.9	24644.2	29790	14529.9	42197.9	30816.7	16542.4	8345.8	5396
مصر	1089.7	3587	7945.5	9624.7	7985.4	8092.9	7882.9	5974.7	7418
الأردن	79.6	140.5	212.3	340.2	339.2	272.1	344.7	226.5	375
فلسطين	1.675	11.729	10.355	15.249	15.414	13.7	20.005	15	19.9
سوريا	3053.3	3331.8	4570.9	4187.6	303	141.5	98.4	96.2	75.5
لبنان	142.1	212.3	755.1	595.1	444.1	353.8	367	443.8	455.7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، الأعداد 15، 18، 22،25، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications/

- قاعدة بيانات أوروستات على الموقع: http://ec.europa.eu/eurostat/web/european-neighbourhood-policy/enp-south/data/database

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنوات 2011، 2013، 2015، صندوق النقد العربي على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/statistics

ويلاحظ بشكل عام أن الصادرات العربية نحو الاتحاد الأوروبي عرفت ارتفاعا في الفترة 2000 - 2012 لمعظم الدول العربية، وبعدها انخفاضا للفترة 2012-2016، ماعدا بعض الاستثناءات لصادرات بعض الدول الخليجية التي عرفت على العموم ارتفاعا للفترة 2000-2016، إذ زاد حجم الصادرات لدولة الامارات العربية المتحدة من 841,8 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 10164,8 مليون دولار أمريكي سنة 2016 أي بزيادة تقدر ب 1107% ، أما دولة قطر فارتفعت فيها الصادرات من 109,4 مليون دولار سنة 2000 إلى 18183,6 مليون دولار سنة 2011 لينخفض بعد ذلك إلى 6117,2 مليون دولا ر سنة 2016، في حين أن السعودية عرفت ارتفاعا في حجم صادراتها من 13391,6 مليون دولار سنة 2000 إلى 46989,9 مليون دولار سنة 2012 لينخفض بعد ذلك تدريجيا حتى بلغ ما مقداره 20963,3 مليون دولار أمريكي سنة 2016، أما بالنسبة للكويت فقد عرفت صادراتها ارتفاعا للفترة 2000-2014 من 2596 مليون دولار إلى 7230,7 مليون دولار، لتنخفض بعد ذلك إلى 3652,6 مليون دولار، وتبين أن صادرات البحرين عرفت تذبذبا إلا أن في الإجمال ارتفعت من 375,7 مليون دولار سنة 2000 إلى 730 مليون دولار سنة 2016.

كما عرفت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي زيادة خلال الفترة 2000-2013 من 13792 مليون دولار إلى 41277 مليون دولار لتنخفض بعدها إلى 17221 مليون دولار سنة 2016 جراء انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية على اعتبار أن أغلب الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي هي صادرات نفطية. في حين أن صادرات المغرب عرفت تزايدا تدريجيا من 5543,7 مليون دولار سنة 2000 إلى 15253,3 مليون دولار سنة 2016، ذلك أن المغرب كانت من أولى الدول التي وقعت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستفادت من الامتيازات الممنوحة في هذا الإطار، بالإضافة إلى أن صادراتها ترتكز في السلع الزراعية والملابس والأنسجة ومنتجات الصيد البحري، كما أن تونس هي الأخرى عرفت تزايدا في حجم صادراتها من 5064,5 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 12450,8 مليون دولار أمريكي سنة 2014، لتعرف انخفاضا طفيفا سنتي 2015 و 2016 لتبلغ 10303 مليون دولار سنة 2016 ويعود الانخفاض في السنوات الأخيرة إلى تأثر الاقتصاد التونسي بالهجمات الارهابية التي مست قطاع السياحة والذي يعد من أهم القطاعات التي تعول عليها الدولة كما أن تونس تتميز بنفس المميزات التي يتميز بها المغرب في علاقته مع الاتحاد الأوروبي. وفيما يخص ليبيا فقد عرفت صادراتها ارتفاعا من 12011,9 مليون دولار سنة 2000 إلى 29790 مليون دولار سنة 2010 لتنفض سنة 2011 بسبب الأحداث السياسية في ليبيا في هذه السنة وإسقاط نظام القذافي، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ 30816,7 مليون دولار سنة 2013 وتعاود الانخفاض مرة أخرى بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014.

وبالنسبة لدول المشرق العربية فيلاحظ أن صادرات مصر ارتفعت من 1089,7 مليون دولار سنة 2000 إلى 9624,7 سنة 2011 لتنخفض بعدها إلى 7418 مليون دولار سنة 2016، في حين ارتفعت صادرات الأردن من 79,6 مليون دولار سنة 2000 إلى 375 مليون دولار سنة 2016، أما بالنسبة لفلسطين فقد عرفت صادراتها هي الأخرى ارتفاعا من 1,675 مليون دولار سنة 2000 إلى 19,9 مليون دولار سنة 2016 وتخللت هذه الزيادة تذبذبات نظرا للإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني على دولة فلسطين، أما سوريا فقد ارتفعت صادراتها من 3053,3 مليون دولار سنة 2000 إلى 4187,6 سنة 2011 لتنخفض بعد ذلك إلى 75,5 مليون دولار أمريكي ويعود سبب الانخفاض للأزمة السورية التي اندلعت منذ 2011 بالإضافة إلى العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النظام السوري، وفيما يخص لبنان فالملاحظ أن صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي ارتفعت من 142,1 مليون دولار سنة 2000 إلى 455,7 سنة 2016.

والملاحظ أن كلا من الجزائر وليبيا والسعودية تمثل أكبر المصدرين للاتحاد الأوروبي، ذلك أن أغلب صادراتهم طاقوية ومواد أولية، كما يعد الاتحاد الأوروبي المتعامل الأول لدول المغرب العربي، إلا أنه بالنسبة لدول المشرق العربي والخليج العربي فيختلف الوضع من دولة لأخرى، إذ تتعامل عادة دول الخليج والمشرق العربيين بشكل كبير مع الدول

الأسيوية بحكم قرب المسافة والعلاقات التجارية بين الطرفين، كما تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن الدولة المسيطرة على الشرق الأوسط سياسيا وحجم استثماراتها الكبير خاصة في دول الخليج العربي.

وبشكل عام تعود أسباب ارتفاع حجم الصادرات في الفترة الأولى الممتدة من 2000 إلى 2011 إلى تحسن معدل النمو على المستوى الدولي وتحسن أسعار النفط في السوق الدولية، في حين أن الانخفاض الذي مس الصادرات للفترة 2012 إلى غاية 2016 فيعود إلى تبعات الأزمة الاقتصادية التي مست مختلف دول العالم عقب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وما عرفته من تباطؤ في معدل النمو العالمي وانخفاض الطلب العالمي، بالإضافة إلى حالات انعدام الاستقرار السياسي والأحداث التي عرفتها الساحة العربية بما يسمى بثورات الربيع العربي ابتداء من منتصف 2010، زيادة على ذلك الأزمة النفطية ابتداء من سنة 2014 أين عرفت أسعار النفط هبوطا حادا في الأسواق الدولية، زيادة على ذلك الصراع الفلسطيني الصهيوني وما له من تبعات على العلاقات العربية الأوروبية.

وفيما يخص الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا في فترات وانخفاضا في فترات أخرى لبعض الدول العربية فيما عرفت بعض الدول العربية الأخرى ارتفاعا تدريجيا لوارداتها من الاتحاد الأوروبي، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول (02): واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2000-2016 الوحدة:(مليون دولار أمريكي)

السنة / البلد	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الامارات	9553.5	19906.6	28253.3	34309	37375.4	42505	43076.5	41116.3	50619.4
قطر	1159	3377.5	7322.7	6669.7	6984.2	7322.8	8615.3	9716.9	10646
السعودية	9809.8	18685.9	29391.6	35215.4	38953.6	42138.2	45350.2	44626.4	37460
الكويت	2376.9	5282.4	4842.7	4539	4974	6355.4	6714.8	6650.7	6022.1
البحرين	918.2	1065.1	1937.1	2030.8	1988.6	1847.9	2262.7	2203.4	1943.5
عمان	962.1	1941.2	2652.2	2956.3	3506.9	4313.5	3718.3	3482.3	4628.3
الجزائر	5256	11255	20704	24616	26333	28724	29684	19011	22472
المغرب	6512.6	10665.5	17411.8	21054.9	21220.8	22618.5	23615.1	19790.4	23158.1
تونس	5871.7	9160.1	13590.5	13769.5	13084.8	13488.5	13103.9	11269.5	11665.9
ليبيا	2142.2	4895.5	9236.2	2655.2	6431.5	9726.2	7046.4	4613	3819.9
مصر	4776	4533.7	16788.2	17411.1	20874	21159.6	22357.7	23976.7	22797.5
الأردن	1414.6	2523.4	2944.1	3863.2	3632.2	4788	4479.3	4353.1	4480
فلسطين	298.73	283.46	419.15	496.83	496.42	494.24	516.17	611,2	620
سوريا	2011.2	3651.8	4421.4	3944.8	1410.4	953.4	905.8	558.7	477.8
لبنان	2741.4	3744.1	6422	7275.8	8250.2	8324.7	8687.1	7545.2	7356.1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، الأعداد 15، 18، 22،25، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/publications/

- قاعدة بيانات أوروستات على الموقع: http://ec.europa.eu/eurostat/web/european-neighbourhood-policy/enp-south/data/database

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنوات 2011، 2013، 2015، صندوق النقد العربي على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/statistics

والملاحظ أن الواردات الاماراتية عرفت ارتفاعا مطردا من 9553,5 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 50619,4 مليون دولار سنة 2016، وعرفت قطر زيادة في وارداتها من الاتحاد الأوروبي من 1159 مليون دولار سنة 2000 إلى 10646 مليون دولار سنة 2016 ، إلا أن السعودية عرف ارتفاعا لوارداتها من 9809,8 مليون دولار إلى 45350,2 مليون دولار للفترة 2000-2014 لتنخفض وارداتها بعد ذلك بشكل طفيف إلى 37460 مليون دولار سنة 2016، كما أن واردات الكويت هي الأخرى ارتفعت في الفترة 2000-2014 من 2376,9 مليون دولار إلى 6714,8 مليون دولار لتنخفض فيما بعد إلى 6022,1 مليون دولار سنة 2016، أما عمان فقد عرفت وارداتها من الاتحاد الأوروبي تزايدا ملحوظا من 962,1 مليون دولار سنة 2000 إلى 4628,3 مليون دولار سنة 2016..

وبالنسبة لدول المغرب العربي فقد عرفت وارداتها تزايدا خلال الفترة 2000-2016 من 5256 مليون دولار إلى 22472 مليون دولار للجزائر، ومن 6512,6 مليون دولار إلى 23158,1 مليون دولار للمغرب، ومن 5871,7 مليون دولار إلى 11665,9 مليون دولار لتونس، في حين أن ليبيا عرفت تذبذبا في وارداتها جراء الأزمة التي مستها ابتداءا من 2011.

وفيما يخص دول المشرق العربي فالملاحظ أيضا أن وارداتها من الاتحاد الأوروبي عرفت هي الأخرى تزايدا ملحوظا، باستثناء سوريا التي عرفت تذبذبا في السنوات الأخيرة جراء العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي، حيث أن واردات مصر ارتفعت من 4776 مليون دولار سنة 2000 إلى 22797,5 مليون دولار سنة 2016، والأردن ارتفعت وارداتها من 1414,6 مليون دولار إلى 4480 مليون دولار لنفس الفترة، وارتفعت واردات فلسطين لنفس الفترة من 298,73 مليون دولار إلى 620 مليون دولار، كما ارتفعت واردات لبنان من 2741,4 مليون دولار إلى 7356,1 مليون دولار لنفس الفترة. في حين أن سوريا ارتفعت وارداتها من 2011,2 مليون دولار سنة 2000 إلى 4421,4 سنة 2010 لتنخفض بعدها إلى 477,8 مليون دولار سنة 2016.

وبشكل عام يلاحظ أن واردات الدول العربية ارتفعت ارتفاعا مطردا ذلك لأن الدول العربية تعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاتها الأساسية على الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استيراد السلع النصف مصنعة التي تحتاجها في مشاريعها التنموية والتي تكون عادة أسعارها مرتفعة، ويعود الارتفاع أيضا إلى توسع العديد من الدول في الانفاق الاستهلاكي نتيجة تحسن العوائد في الفترة الأولى الممتدة بين 2000 و2014، زيادة على ذلك التوسع في مشاريع التنمية للدول العربية.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة، فبينما يصدر لها أكثر من 60% من وارداتها، فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 3% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام، إذ تصدر ليبيا والجزائر أساسا النفط والغاز الطبيعي فيما تصدر المغرب وتونس ومصر المواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة. وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم دول الإتحاد الأوروبي التي لها علاقات تجارية مع هذه الدول[5].

وكما أن الصادرات الزراعية للدول العربية المتوسطية الشريكة الموجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لازالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية، حيث قدر مجموع الصادرات الزراعية للدول العربية المتوسطية الثماني مجتمعة، نسبة 1.15% من الواردات الزراعية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014، يوفر المغرب منها 0.60% ومصر نسبة 0.40% تليها تونس بنسبة 0.10%، مما يدل على أن تجارة الاتحاد الأوروبي منحازة أساسا مع ثلاثة دول فقط[6].

III. الدراسة التطبيقية للبحث:

III. 1- الإطار العام للدراسة:

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى عينة الدراسة التي سيتم اختبار الفرضيات عليها، بالإضافة إلى مصادر جمع المعلومات، وأهم الاختبارات والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة بغية تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها.

III. 1.1- عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 15 دولة عربية والمتمثلة في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس)، دول المشرق العربي (مصر، فلسطين، لبنان، الأردن، سوريا)، ودول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، عمان، قطر، السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

وتتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية الممتدة من الفترة 2000/01/01 إلى 2016/12/31، وقد تم اعتماد هذه الفترة باعتبار أن معظم اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ منذ سنة 2000، وكذلك لتوفر البيانات التي تغطي هذه الفترة.

أما فيما يخص البيانات والمعلومات المستخدمة في دراسة تأثير المؤشرات الاقتصادية على التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي فتتمثل في الاحصائيات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول العربية، ونصيب الفرد من الدخل الوطني في الاتحاد الأوروبي، الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر من الدول العربية، والمسافة الجغرافية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

وقد تم اقتباس مصادر بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية من مصادر متعددة تمثلت في: قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات أوروستات، وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

III. 2.1- نموذج الدراسة المستخدم:

من أجل تقدير تأثير المؤشرات الاقتصادية على التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي، سوف يتم الاستعانة بنموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج المستخدمة في تحليل التدفقات التجارية بين الدول، لما له من قوة تفسيرية وأهمية يحظى بها كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية بين الدول، فيمكن استخدام النموذج المقدر كنموذج لمحاكاة التجارة الخارجية والتنبؤ بآفاقها.

وحسب هذا النموذج فإن تدفق التجارة الخارجية (صادرات أو واردات) Fij من الدولة i إلى الدولة j يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين Mi و Mj مقسوما على المسافة Dij بينهما. ويمكن بيان هذا النموذج بواسطة المعادلة التالية[7]:

$$Fij=\frac{G\times Mi\times Mj}{Dij}$$

حيث أن:

- Fij: يمثل تدفق التجارة (صادرات أو واردات) بين الدولتين i و j؛
- G: ثابت؛
- Mi، Mj: يمثلان حجم الاقتصاد للدولتين i و j على التوالي، كما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولتين؛
- Dij: المسافة بالكيلومترات بين الدولتين i و j على التوالي، وهي مؤشر لتكلفة التجارة.

ومن أجل تحويل المعادلة أعلاه إلى الصيغة الخطية يجب إدخال اللوغاريتم الطبيعي على طرفي المعادلة، كما سيتم إضافة متغيرين آخرين وهما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيب الفرد من الدخل الوطني.

وقد تم صياغة نموذجين الأول يتعلق بصادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي، والنموذج الثاني يتعلق بواردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي، ويمكن ترجمة نموذجي الدراسة في المعادلات الرياضية التالية:

- النموذج الأول:

$$LEX_{ij,t}= \beta_o+ \beta_1 LGDP_{i,t}+ \beta_2 LGDP_{j,t}+ \beta_3 LGNI_{j,t} +\beta_4 LFDI_{j,t}+ \beta_5 LDIS_{ij}+u_{i,t}$$

- النموذج الثاني:

$$LIMP_{ij,t}= \beta_o+ \beta_1 LGDP_{i,t}+ \beta_2 LGDP_{j,t}+ \beta_3 LGNI_{i,t} +\beta_4 LFDI_{i,t}+ \beta_5 LDIS_{ij}+u_{i,t}$$

حيث أن:

- $LEX_{ij,t}$: صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الاوروبي خلال الفترة t؛
- $LIMP_{ij,t}$: واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة t؛
- LGDPi,t: الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة t؛
- LGDPj,t: الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي خلال الفترة t؛
- LGNIj,t: نصيب الفرد الأوروبي من الدخل الوطني خلال الفترة t؛
- LGNIi,t: نصيب الفرد العربي من الدخل الوطني خلال الفترة t؛
- $LFDI_{ij,t}$: تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي خلال الفترة t؛
- $LDIS_{ij}$: المسافة الجغرافية بين عواصم الدول العربية والاتحاد الأوروبي؛
- $u_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات Panel data (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد (n=15) من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 15 دولة عربية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد (n=17) من الفترات t،وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (n*t) هو 255 مشاهدة.

III. 2- اختبار صلاحية البيانات للدراسة:

وقبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، يجب أولا التعرف على خصائص البيانات للتحقق من مدى ملامتها لاختبار فروض الدراسة، وبغية تحقيق ذلك تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية الضرورية التي تثبت صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

III. 1.2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

لقد تم استخدام اختبار Levin, Lin & Chu للبحث في استقرارية السلسلة الزمنية، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، وتكون قاعدة القرار وفقا للاختبار المذكور كالآتي[8]:

H_0: السلسلة غير مستقرة

H_1: السلسة مستقرة

حيث يتم قبول الفرض العدم بأن البيانات مستقرة إذا كانت قيمة P-value في الاختبار أقل من 5%، والجدول التالي يبين اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

الجدول (03): نتائج اختبار Levin, Lin & Chu لدراسة استقرارية البيانات

المتغير	عند المستوى (level)	عند الفرق الأول (1st difference)
LEX	0.0001	/
LIMP	0.0001	/
LGDPi	0.0001	/
LGDPj	0.000	/
LGNIi	0.953	0.000
LFDIi	0.000	/
LFDIj	0.610	0.000
LDIS	0.000	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المتغيرات مستقرة في المستوى (level) عند مستوى الدلالة 5%، وذلك ما عدا المتغيرين LGNIi و LFDIj التي وصلت لمرحلة الاستقرار والسكون بعد أخذ الفرق الأول لها.

III. 2.2- اختبار الارتباط الذاتي:

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النماذج التي تستخدم إحصائيات السلاسل الزمنية بحيث يكون حد الخطأ في فترة زمنية (t) له علاقة مع حدود الخطأ في فترات زمنية أخرى، حيث تكون المشاهدات المتجاورة مترابطة، وهذا يؤثر في صحة النموذج؛ إذ سينتج أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من وجود هذه المشكلة في النموذج تم استخدام اختبار Durbin Watson والذي يعتمد على بواقي الانحدار المقدر. وحسب هذا الاختبار تكون قواعد القرار كالتالي[9]:

- H_o: عدم وجود ارتباط ذاتي.
- H_1: وجود ارتباط ذاتي

حيث أن:

- DW≥du: عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات.
- dl<DW<du: لا يمكن التقرير.
- DW≤dl: وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بهذا الاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي في نموذجي الدراسة، حيث وجد أن قيمة DW تساوي 1.99 و 1.29 بالنسبة للنموذج الأول والنموذج الثاني على التوالي، وهي قيم أكبر من القيمة القصوى (du=1.82) عند N=255 و k=5.

III. 3.2- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي:

ويعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات المهمة للانحدار الخطي، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساويا للصفر، أما في حال عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة مثل اختبار White. وتكون قاعدة القرار وفقا للاختبار المذكور قبول الفرض العدم بأن البيانات لا تعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي إذا كانت قيمة P-value لتوزيع كاي مربع المحسوبة في النموذج أكبر من مستوى الدلالة 5 %[10].

- H_0: تباين الأخطاء العشوائية ثابت.

- H_1: تباين الأخطاء العشوائية غير ثابت.

الجدول (04): اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: White							
النموذج الأول				النموذج الثاني			
F-statistic	8.001949	Prob.Chi-Square(20)	0.000	F-statistic	13.61383	Prob.Chi-Square(20)	0.000
Obs*R-squared	103.5683	Prob. F(20,234)	0.000	Obs*R-squared	137.1395	Prob. F(20,234)	0.000
Scaled explained ss	326.9475	Prob. Chi-Square(20)	0.000	Scaled explained ss	191.3541	Prob.Chi-Square(20)	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

حسب ما جاء في هذا الاختبار، فإن قيمة P-value لتوزيع كاي مربع لاختبار white أقل من مستوى الدلالة 5% بالنسبة لكلا نموذجي الدراسة، وهذا معناه أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، ولعلاج ذلك سيتم استخدام اختبار white عند تقدير معلمات النموذج.

III. 3- اختبار فرضيات الدراسة:

III. 1.3- النموذج الأول الخاص بصادرات الدول العربية:

$$LEX_{ij,t}= \beta_o+ \beta_1 LGDP_{i,t}+ \beta_2 LGDP_{j,t}+ \beta_3 LGNI_j +\beta_4 LFDI_{j,t}+ \beta_5 LDIS_{ij}+u_{i,t}$$

- فرضيات النموذج :

- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ايجابا على صادرات الدول العربية؛
- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ايجابا على صادرات الدول العربية؛
- يؤثر نصيب الفرد الأوروبي من الدخل الوطني ايجابا على صادرات الدول العربية؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية من الاتحاد الأوروبي ايجابا على صادرات الدول العربية؛
- تؤثر المسافة سلبا على صادرات الدول العربية.

وتتلخص نتائج اختبار فرضيات النموذج الأول في الجدول الموالي:

الجدول (05): نتائج اختبار النموذج القياسي لصادرات الدول العربية.

المتغيرات	قيمة المعامل	قيمة الإحصائية t	قيمة الاحتمال
الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	0.03	3.69	0.003
الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي	1.18	3.02	0.002
نصيب الفرد الأوروبي من الدخل الوطني	0.66	1.61	0.108
حجم الاستثمار الأجنبي الوارد	0.01-	0.97-	0.32
المسافة الجغرافية	0.07-	0.69	0.48
R^2= 0.96 Adj R= 0.96			
Prob F= 0.000000 F= 344.52 DW= 1.99			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

ومن الجدول أعلاه يستخلص ما يلي:

- أن نموذج الدراسة مقبول كونه ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، حيث جاءت قيمة إحصائية اختبار فيشر F (0.000000) أقل من مستوى المعنوية 5%، كما أن قيمة معامل التحديد Adj R تقدر بـ 0.96 ويعني ذلك أن القوة التفسيرية للنموذج مرتفعة، وأن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير 96% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بينما 5% يفسرها الخطأ العشوائي أو متغيرات خارج النموذج؛

- بالنسبة للناتج المحلي للدول العربية فقد جاء معامله موجبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بمقدار 1 مليون دولار سيؤدي إلى زيادة الصادرات العربية نحو الاتحاد الأوروبي بمقدار 0.03 مليون دولار، هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يساهم بشكل كبير في الصادرات العربية، ذلك أن أغلب صادرات دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا هي صادرات نفطية وبتروكيماويات، وهي سلع لا تدخل في إطار اتفاقيات الشراكة، بالإضافة إلى أن باقي الدول العربية تقوم بتصدير بعض المنتجات الفلاحية وبعض المنتجات الصناعية، لكن القيود التي يضعها الاتحاد الأوروبي تحول دون وصول المنتجات العربية لأسواق الأوروبية، ومنه الفرضية الأولى للنموذج محققة؛

- بالنسبة للناتج المحلي للاتحاد الأوروبي فقد جاء معامله موجبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بمقدار 1 مليون دولار أمريكي سيؤدي إلى زيادة الصادرات العربية نحو الاتحاد الأوروبي بمقدار 1,18 مليون دولار أمريكي، هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي يساهم بشكل كبير في الصادرات العربية، ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد في أغلب صادراتها النفطية والغاز على الجزائر وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي والحصول على المواد الأولية، ومن الفرضية الجزئية للنموذج محققة؛

- بالنسبة لنصيب الفرد الأوروبي من الدخل الوطني فقد جاء معامله موجبا وغير ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن القدرة الشرائية للفرد الأوروبي لا تؤثر على حجم الصادرات العربية، ويعود ذلك إلى نقص السلع والخدمات التي تصدرها الدول العربية والخاصة بالاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط، وحتى تلك السلع الصناعية والزراعية العربية المصدرة لا ترقى لمستوى التنافسية أمام المنتجات الأوروبية في أسواق الاتحاد الأوروبي ولا تتماشى مع معايير الجودة والصحة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، ونقص الجانب التسويقي للمنتجات العربية من أجل التعريف بها وترويجها، كذلك يطلب الفرد الأوروبي سلع وخدمات تتميز بمستوى تكنولوجي عالي، وهو ما لا يتوفر في المنتجات العربية، ومنه الفرضية الجزئية للنموذج غير محققة؛

- بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي نحو الدول العربية فقد جاء معامله سالبا وغير ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي لا يؤثر على حجم الصادرات العربية، ويعود ذلك لكون أغلب الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية تستهدف بشكل كبير قطاع الطاقة، وبنسب ضعيفة جدا القطاعات الأخرى سواء الصناعية، أو الزراعية، أو الخدماتية، وبالتالي عدم تركيز الاستثمارات الأوروبية على قطاعات انتاجية قد تساهم في تحسين انتاجية الدول ومعها النقل التكنولوجي لا يساعد كثيرا على تنمية الصادرات، بالإضافة إلى أن تحويلات الشركات الأوروبية المستثمرة في الدول العربية لأرباحها نحو الخارج بدل إعادة استثمارها في مجالات استثمارية أخرى تخدم قطاع التصدير يزيد من التأثير السلبي على الصادرات، ومنه الفرضية الرابعة للنموذج غير محققة؛

- بالنسبة للمسافة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فقد جاء معامله سالبا وغير ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن المسافة لا تؤثر على حجم الصادرات العربية المتجهة نحو السوق الأوروبية، ذلك أن الاتحاد الأوروبي يعد أقرب تجمع اقتصادي للدول العربية بما يعني أن تكلفة النقل تكون منخفضة مقارنة بالتجمعات والدول

الأخرى التي تتعامل معها الدول العربية كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأسيوية...الخ، ومنه الفرضية الجزئية للنموذج غير محققة.

بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى تحد أو تعرقل دخول المنتجات العربية على مستوى الأسواق الأوروبية، كشهادة المنشأ التي تلزم المصدرين العرب للاستفادة من المعاملة التميزية لمنتجاتها في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة، والقيود الصحية والبيئية التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي والتي لها تأثير يفوق في كثير من الحالات الرسوم الجمركية، كما أن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي التي تقدم الدعم الكبير لفلاحيها بهدف الابقاء على الميزة التنافسية لمنتجاتها مقارنة بمنتجات الدول الأخرى خاصة الأمريكية واليابانية، مما يجعل المنتجات الزراعية العربية ضعيفة من حيث تنافسيتها في الأسواق الأوروبية.

III. 2.3- النموذج الثاني:

$$LIMP_{ij,t}= \beta_o+ \beta_1 LGDP_{i,t}+ \beta_2 LGDP_{j,t}+ \beta_3 LGNI_j +\beta_4 LFDI_{j,t}+ \beta_5 LDIS_{ij}+u_{i,t}$$

- فرضيات النموذج الثاني:

- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ايجابا على واردات الدول العربية؛
- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ايجابا على واردات الدول العربية؛
- يؤثر نصيب الفرد الأوروبي من الدخل الوطني ايجابا على واردات الدول العربية؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للدول العربية على واردات الدول العربية؛
- تؤثر المسافة سلبا على واردات الدول العربية.

وتتلخص نتائج اختبار فرضيات النموذج الأول في الجدول الموالي:

الجدول (06): نتائج اختبار النموذج القياسي لواردات الدول العربية.

المتغيرات	قيمة المعامل	قيمة الإحصائية t	قيمة الاحتمال
الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	0.02	3.27	0.001
الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي	1.75	16.06	0.000
نصيب الفرد العربي من الدخل الوطني	0.02	2.06	0.039
حجم الاستثمار الأجنبي الصادر	-0.03	-3.58	0.0004
المسافة الجغرافية	-0.08	-0.008	0.93
Adj R= 0.96		R^2= 0.96	
DW= 1.29	F= 349.53	Prob F= 0.000000	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

من الجدول أعلاه يستخلص ما يلي:

- أن نموذج الدراسة مقبول كونه ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، حيث جاءت قيمة إحصائية اختبار فيشر F (0.000000) أقل من مستوى المعنوية 5%، كما أن قيمة معامل التحديد Adj R تقدر بـ 0.96 ويعني ذلك أن القوة التفسيرية للنموذج مرتفعة، وأن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير 96% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بينما 5% يفسرها الخطأ العشوائي أو متغيرات خارج النموذج؛
- بالنسبة للناتج المحلي للدول العربية فقد جاء معامله موجبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بمقدار 1 مليون دولار سيؤدي إلى زيادة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي

بمقدار 0.02 مليون دولار، ويعود ذلك لكون الدول العربية تعتمد على الواردات الأوروبية في تزويدها بالمنتجات الوسيطية لانتاج سلعها النهائية، لكنها مؤخرا بدأت في تنويع شركائها التجاريين، وهذا يعني تحقق الفرضية الأولى للنموذج؛

- بالنسبة للناتج المحلي للاتحاد الأوروبي فقد جاء معامله موجبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بمقدار 1 مليون دولار أمريكي سيؤدي إلى زيادة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بمقدار 1.27 مليون دولار أمريكي، هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي يساهم بشكل كبير في الواردات العربية، ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي تصدر للدول العربية العديد من المنتجات المصنعة والنصف مصنعة، والتي تعتبر أسعارها مرتفعة مقارنة بالمواد الأولية، وتعتبر الشريك التجاري الأول لهذه الأخيرة، ونمه تحقق الفرضية الثانية للنموذج؛

- بالنسبة لنصيب الفرد العربي من الدخل الوطني فقد جاء معامله موجبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن القدرة الشرائية للفرد العربي تؤثر على حجم الواردات العربية، بحيث أنه كلما زاد نصيب الفرد العربي من الدخل الوطني بدولار واحد، كلما ساهم ذلك في زيادة الواردات العربية بـ 0.02 دولار، ويعود ذلك إلى اعتماد الدول العربية على الاتحاد الأوروبي في تلبية العديد من احتياجاتها خاصة الغذائية على أسواق دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تميز المنتجات الأوروبية بالجودة وقدرتها على منافسة العديد من المنتجات المماثلة لها في أسواق الدول العربية، إلا أن القسم الأكبر من واردات الدول العربية فيتمثل في السلع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والسلع النصف مصنعة، ومنه تحقق الفرضية الثالثة للنموذج؛

- بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي فقد جاء معامله سالبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن حجم الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي يؤثر على حجم الواردات العربية، حيث أن الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي بـ 1 مليون دولار سيؤدي إلى انخفاض الواردات بـ 0.03 مليون دولار أمريكي، ومنه عدم تحقق الفرضية الرابعة للنموذج؛

- بالنسبة للمسافة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فقد جاء معامله سالبا وغير ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن المسافة لا تؤثر على حجم الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، ذلك أن الاتحاد الأوروبي يعد أقرب تجمع اقتصادي للدول العربية، بما يعني أن الدول العربية تحصل على وارداتها من أسواق دول الاتحاد الأوروبي بأسعار أقل من تلك القادمة من تجمعات ودول أخرى أبعد، حيث تكون تكلفة النقل مرتفعة نظرا لبعد المسافة الجغرافية، ومنه عدم تحقق الفرضية الجزئية للنموذج.

بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى تحد أو تعرقل دخول المنتجات العربية على مستوى الأسواق الأوروبية، كشهادة المنشأ التي تلزم المصدرين العرب للاستفادة من المعاملة التميزية لمنتجاتها في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة، والقيود الصحية والبيئية التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي والتي لها تأثير يفوق في كثير من الحالات الرسوم الجمركية، كما أن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي التي تقدم الدعم الكبير لفلاحيها بهدف الابقاء على الميزة التنافسية لمنتجاتها مقارنة بمنتجات الدول الأخرى خاصة الأمريكية واليابانية، مما يجعل المنتجات الزراعية العربية ضعيفة من حيث تنافسيتها في الأسواق الأوروبية.

IV- الخلاصة :

توجد العديد من المؤشرات والعوامل التي تؤثر على حجم التبادل التجاري للدول العربية في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، ولقد كانت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي وللدول العربية يؤثران إيجابا على الصادرات والواردات العربية، والاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي يؤثر لكن سلبا على الواردات العربية، في حين أن الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي نحو الدول العربية لا يؤثر على الصادرات العربية ذلك أن الاستثمارات الأوروبية للدول العربية محصورة عادة في القطاع النفطي وبعض الأنشطة الخدمية، وكذلك نصيب الفرد الأوربي من الدخل الوطني لا يؤثر على الصادرات العربية ذلك أن السوق العربية ليست جاذبة للمستهلك الأوروبي لانخفاض جودة منتجاتها من وجهة نظر الفرد الأوروبي، إضافة إلى عدم قيام المصدرين العرب بتعريف وتسويق منتجاتهم بما يضمن تلبيتها لحاجيات الفرد الأوروبي، في المقابل فإن نصيب الفرد العربي من الدخل الوطني يؤثر على الواردات العربية نظرا لاعتماد الدول العربية في تلبية جل احتياجاتها على الأسواق الأوروبية، أما المسافة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فلا تؤثر لا على الصادرات العربية ولا على وارداتها ويعود ذلك لقرب الاتحاد الأوروبي من الدول العربية خاصة المغاربية مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى.

- الإحالات والمراجع:

1 دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص ص.101-102.

2 دليلة طالب، مرجع سابق ذكره، ص.102.

3 بابا عبد القادر، دويس عبد القادر، تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، 2017، ص ص. 166-167.

4 محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، 2018، ص.3.

5 محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات-مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، ص.146.

[6] سعد الله عمار، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد17، العدد2، 2017، ص.98-99.

[7] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، السنة التاسعة، العدد 97، الكويت، نوفمبر 2010، ص ص.2-3.

[8] علي محمد العبادلة، مرجع سابق ذكره، ص 85.

[9] Ben Vogelvang, Economitrics, Theory and Applications with Eviews, Financial Times Prentice Hall, England, 2005, P.123-125.

[10] Damodar N. Gujarati, Basic econometrics, the McGraw-Hill Companies, 4th edition, New York, 2004, P413.